

Distr.: General
3 August 2009

Arabic
Original: English



برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الاجتماع الثاني الحكومي الدولي لأصحاب المصلحة
المتعددين المخصص لمنبر حكومي دولي للعلوم
والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات
النظام الإيكولوجي

نيروبي، ٥ - ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

التواصل بين العلم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي:
تحليل الثغرات

موجز تنفيذي

أولاً - مقدمة

١ - خلال العقود الماضية، أنشأ المجتمع الدولي عدداً من الأنظمة لحفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً. وأدت هذه الجهود إلى تطوير نظام كبير دائم التطور ومتزايد التعقد للإدارة البيئية. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير في العلوم وتزايد الاعتراف بأهمية استخدام العلوم بفعالية في اتخاذ القرارات، ما زال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية يُستخدمان بطريقة غير مستدامة وغير منصفة، ويتدهوران بمعدلات متزايدة.

٢ - وقد أظهر تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية أنه خلال السنوات الخمسين الماضية تسببت الإنسانية في خسائر لم يسبق لها مثيل في التنوع البيولوجي وتدهوراً في خدمات النظام الإيكولوجي. ومن بين خدمات النظام الإيكولوجي الأربع والعشرين التي تم تقييمها، سجّلت ٦٠ في المائة انخفاضاً، ومن المتوقع حدوث مزيد من التدهور ما لم تُتخذ إجراءات فورية. ومن المتوقع أن يكون لذلك أثر سلبي على عمليات التنمية في جميع البلدان، ولكن خصوصاً في البلدان النامية، كما أنه يعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والهدف المتفق عليه دولياً لتحقيق خفض كبير في معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠.

٣ - ولن كانت هناك أسباب كثيرة لهذه الحالة فإن هناك توافقاً متزايداً في الآراء على أن تعزيز العلاقات المتبادلة بين العلم والسياسات على جميع المستويات أمر ضروري (لكنه غير كاف) لزيادة فعالية إدارة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية. والمشاكل البيئية الراهنة، التي كثيراً ما تكون كبيرة الحجم وشديدة التعقيد، تتحدى العلم والسياسة والسياسات، كما تتحدى العلاقات المتبادلة بينها، بطرائق لم يسبق لها مثيل، وتواجهها مجالات تكون فيها الوقائع غير أكيدة والقيم متنازعةً عليها والمخاطر عالية والقرارات ملحة.

٤ - وفي السنوات الأخيرة، أولي اهتمام كبير لمعالجة أوجه القصور في العلاقات المتبادلة بين العلم والسياسات، بقدر إمكان ذلك في حدود الولايات المسندة والميزانيات المرصودة وعمليات صنع القرار القائمة، ولاستكشاف الخيارات المتاحة لزيادة فعالية التواصل بين العلم والسياسات، كما في حالة الاجتماع الحكومي الدولي لأصحاب المصلحة المتعددين المخصص لمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الايكولوجي، الذي انعقد في بوتراجايا، ماليزيا، من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.^(١)

٥ - وفي خارطة طريق بوتراجايا، الواردة في مرفق تقرير الاجتماع (الوثيقة UNEP/IPBES/1/6)، اعترف المشاركون بأنه ينبغي مواصلة استكشاف آليات لتحسين التواصل بين العلم والسياسات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية من أجل رفاه الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة، ودعوا إلى إجراء تحليل للثغرات بهدف دعم المناقشات في المستقبل من خلال استعراض جوانب القوة والضعف في مواضع التواصل الحالية بين العلم والسياسات والتنسيق بين العلم والسياسات على جميع النطاقات المكانية. وطلبوا أن يتاح تقرير أولي في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وفي ذلك الاجتماع، دعا الممثلون اليونيب إلى إكمال تحليل الثغرات لعرضه في الاجتماع الحكومي الدولي المخصص المقبل لأصحاب المصلحة المتعددين، بالاستفادة من التعليقات التي وردت من خلال عملية استعراض مفتوحة.

٦ - ويستند تحليل الثغرات الكامل إلى نسخة أولية، ويتضمن التعليقات التي وردت خلال عملية الاستعراض، ويستفيد كذلك من المؤلفات العلمية والتقارير السياسية وبحوث المؤسسات والمشاورات مع الخبراء.

٧ - ويهدف هذا التحليل، استجابةً للولاية المسندة من مجلس الإدارة وللمناقشات ذات الصلة، إلى ما يلي:

(١) في حين أن الكثير من ذلك مبين في تحليل الثغرات نفسه، فإن مما له صلة خاصة بالمناقشات الحالية بشأن تعزيز التواصل بين العلم والسياسات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية "تقييم التقييمات" الذي يستعرض ساحة تقييم البيئة البحرية العالمية بغرض تحديد الخيارات الممكنة ووضع إطار لعملية منتظمة للإبلاغ والتقييم على الصعيد العالمي عن حالة البيئة البحرية. وتمر هذه العملية حالياً بمرحلة متقدمة وحرجة، حيث سيعقد في نيويورك من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر اجتماع للفريق العامل الجامع المخصص الذي دعت إليه الانعقاد الجمعية العامة في الفقرة ١٥٧ من القرار ١١١/٦٣ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويعتزم الفريق العامل تقديم مقترحاته إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

(أ) استعراض الساحة المؤسسية ذات الصلة بالمناقشة، وتحليل جوانب القوة والضعف في مواضيع التواصل الحالية بين العلم والسياسات، والتنسيق بين العلم والسياسات على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي للإدارة؛

(ب) تقديم نتائج هذا الاستعراض والتحليل بطريقة تساعد على توجيه المناقشات في المستقبل بشأن تعزيز التواصل بين العلم والسياسات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

ثانياً - الاستنتاجات الرئيسية

٨ - حدد تحليل الثغرات ستة استنتاجات رئيسية، تبدأ بتعقد جوانب التواصل بين العلم والسياسات وتنتهي بنقص التنسيق بين أصحاب المصلحة العديدين في تغطية النطاق الواسع للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بطريقة شاملة، الذي هو أمر أساسي لفعالية وضع السياسات في مجال التنمية.

ألف - الاستنتاج رقم ١: مواضيع التواصل المتعددة بين العلم والسياسات

٩ - توجد بالفعل مجموعة واسعة من مواضيع التواصل بين العلم والسياسات من مختلف الأنواع والأحجام والأغراض فيما يتعلق بالعديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الهيئات المعنية بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي على جميع المستويات. وقد حققت مواضيع التواصل هذه معاً، إلى حد ما، إثراء اتخاذ القرارات ورفع مستوى الوعي بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي في الأوساط البيئية.

١٠ - والاستنتاجات المحددة هي كما يلي:

(أ) الاستنتاج رقم ١-١: الساحة الحالية لمواضيع التواصل والتفاعل بين العلم والسياسات توفر أساساً هاماً يمكن البناء عليه وتعزيزه؛

(ب) الاستنتاج رقم ١-٢: تنوع مواضيع التواصل الحالية بين العلم والسياسات تاريخي في جانب منه، فقد أنشئت المؤسسات حسب الاقتضاء من أجل التعامل مع المشاكل والقضايا عند ظهورها. غير أنه من المرجح أن يكون جزء كبير من هذا التنوع طبيعياً، بالنظر إلى تعقد ترتيبات الإدارة، وتعدد مستويات الإدارة، والمجموعة الواسعة من المصالح القطاعية، وتنوع الأغراض.

باء - الاستنتاج رقم ٢: فعالية التواصل بين العلم والسياسات

١١ - على الرغم من التقدم الذي حققته العديد من الهيئات الاستشارية العلمية القائمة في تحسين تركيز ونوعية المدخلات العلمية في عمليات وضع السياسات العلمية، يوجد مجال لمزيد من التحسين في الاستقلال العلمي من خلال زيادة المصداقية والجدوى والمشروعية.

١٢ - والاستنتاجات المحددة هي كما يلي:

(أ) الاستنتاج رقم ٢-١: معظم الميزانيات المخصصة لمواضع التواصل بين العلم والسياسات متواضعة نسبياً مقارنة بحجم المهمة التي يتوقع منها القيام بها، وهذا يمكن أن يحد من قدرتها على تقييم المعرفة تقييماً شاملاً وضمناً مساهمة أفضل المعارف العلمية المتاحة، الأمر الذي يجعلها تعتمد على مدخلات مستمدة من هيئات وعمليات أخرى قد لا تكون الأنسب لاحتياجاتها؛

(ب) الاستنتاج رقم ٢-٢: يعمل كل موضع تواصل بين العلم والسياسات على نحو مستقل، ويمكن أن تكون لكل آلية محدوديات خاصة بها، مثل المشاكل التي يمكن أن تواجه عندما تكون هيئة استشارية مسؤولة عن توفير المدخلات العلمية لعملية وضع السياسات بينما تتصرف بوصفها منبراً أولاً للتفاوض.

جيم - الاستنتاج رقم ٣: قاعدة المعارف العامة والمشاركة

١٣ - على الرغم من وجود قاعدة معرفية واسعة النطاق لدعم اتخاذ القرارات في كل واحدة من العديد من مواضع التواصل العديدة بين العلم والسياسات فما زالت الأطر والمنهجيات والمفاهيم الأساسية المشتركة اللازمة للاستجابة للطابع المعقد لقضايا التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي غائبة أو غير مكتملة التنفيذ. وتوجد أيضاً ثغرات كبيرة في المعارف يلزم سدها.

١٤ - والاستنتاجات المحددة هي كما يلي:

(أ) الاستنتاج رقم ٣-١: على الرغم من التقدم الكبير في نمو العلوم ذات الصلة، توجد بعض الثغرات في المعارف الأساسية، وخصوصاً فيما يتعلق بالتفاعلات الدينامية بين محركات التغيير، والنظم الإيكولوجية، ورفاهية الإنسان. ويشكل ذلك شاغلاً بصفة خاصة على الأبعدة الإقليمي والوطني والمحلي، التي يحدث فيها كثير من أهم التفاعلات التي من هذا النوع، والتي يعتمد فيها الرفاه البشري اعتماداً مباشراً للغاية على خدمات النظام الإيكولوجي؛

(ب) الاستنتاج رقم ٣-٢: على الرغم من أن مجموعة من المؤسسات تدعم صوغ الاستراتيجيات البحثية من أجل تلبية الاحتياجات السياساتية، لا توجد حالياً أي عملية توفر توجيهات مشتركة يتم استعراضها بانتظام بشأن نهج استراتيجي إزاء البحوث لضمان تحديد أهم الاحتياجات من حيث المعارف اللازمة لدعم تحسين فعالية الإدارة على جميع المستويات وتلبية تلك الاحتياجات بطريقة منسقة؛

(ج) الاستنتاج رقم ٣-٣: في حين يتزايد الوعي بضرورة الاستفادة بطريقة أكثر منهجية من مجموعة واسعة من أنواع المعارف، لا يزال هناك نقص في العمليات اللازمة لضمان الإدماج الفعال لأنواع من المعارف في قاعدة المعارف، بما في ذلك إدماج المعارف المستمدة من قطاعات وتخصصات أخرى، والمعارف غير الرسمية، والتعلم المتبادل؛

(د) الاستنتاج رقم ٣-٤: على الرغم من الجهود المستمرة، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في برامج المراقبة والرصد الطويلة الأجل، وخصوصاً فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات عن التفاعلات بين محركات التغيير والنظم البيئية ورفاه الإنسان، وعن مناطق جغرافية معينة؛

(هـ) الاستنتاج رقم ٣-٥: في حين أُحرز تقدم، لا تزال هناك عقبات كبيرة أمام الاستخدام الفعال للبيانات والمعارف الموجودة، ناجمة عن الآثار المؤسسية والتقنية على توافر البيانات والمعلومات وعلى قدرة المستعملين على الوصول إلى هذه البيانات والمعلومات بطرائق مجدية.

دال - الاستنتاج رقم ٤: الأثر على السياسات

١٥ - تقوم عدة آليات بتوليف المعارف وعرضها والإبلاغ بها لكي يستفاد منها في وضع السياسات. بيد أن هناك افتقاراً إلى العمليات الدورية المنتظمة التي توفر للأوساط الإنمائية الأوسع معلومات دورية وفي توقيتها المناسب وذات صلة وثيقة بالسياسات تشمل كامل نطاق قضايا التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيولوجي. وهذه المعلومات والمعارف لا تترجم دائماً ولا يُبلغ بها دائماً بأنجع وسيلة أو بأكثر شكل فائدة.

١٦ - والاستنتاجات المحددة هي كما يلي:

(أ) الاستنتاج رقم ٤-١: نتيجة للكّم الهائل والنوعيات المتباينة للمعارف المختلفة والمجزأة، بل أحياناً المتناقضة، المتاحة في الوقت الراهن، مع الافتقار إلى التوليف الواضح وذوي الحجية وإلى الإبلاغ بذلك التوليف بطريقة واضحة وموجهة، لا تكون القرارات التي تُتخذ مستندة بالضرورة إلى أفضل المعارف المتاحة؛

(ب) الاستنتاج رقم ٤-٢: كثيراً ما لا تُعرض المعارف في شكل بدائل سياساتية واضحة تبين بطريقة منهجية الآثار المترتبة على الخيارات السياساتية في ظل افتراضات إطارية تفصيلية وتوفّر توجيهاً أفضل في مجال الآثار المترتبة على السياسات؛

(ج) الاستنتاج رقم ٤-٣: يوجد في المناقشات بشأن مواضع التواصل بين العلم والسياسات تركيز على تحديد القضايا وصوغ السياسات فيما يتعلق بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الصعيد العالمي أكبر كثيراً من التركيز على دعم تنفيذ السياسات وتقييمها، ولا سيما على الصعيدين الوطني والإقليمي للإدارة، وعلى مدى ما للمعلومات والمشورة الفعالتين من صلة بالأوساط الإنمائية على المستويات الإدارية الدنيا ومدى استخدامهما من جانب تلك الأوساط؛

(د) الاستنتاج رقم ٤-٤: هناك حاجة إلى نماذج وسيناريوهات ومؤشرات كميّة أكثر تكاملاً تساعد لا على فهم التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيولوجي فحسب بل تساعد أيضاً على فهم صلة التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيولوجية برفاء الإنسان؛

(هـ) الاستنتاج رقم ٤-٥: على الرغم من مجموعة التقييمات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام البيولوجي، لا توجد عملية تقييم منتظمة ودورية ومتعددة المستويات توفر الإطار المفاهيمي والمؤسسي بطريقة متماسكة لجمع واستعراض وتوليف المعلومات والإبلاغ بها ورصدها وتتبع التغيرات في التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيولوجي وآثار تلك التغيرات على رفاء الإنسان على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني، وعلى العلاقات المتبادلة بين هذه الأصعدة؛

(و) الاستنتاج رقم ٤-٦: توجد صعوبات مستمرة في ضمان تقديم المشورة العلمية في الوقت المناسب بشأن القضايا الناشئة التي تمثل شاغلاً على كل مستوى على حدة وعلى جميع المستويات، سواء للاستجابة لطلبات واضعي السياسات أو نتيجة للمخاوف المنبثقة من المجتمع العلمي.

هاء - الاستنتاج رقم ٥: فهم منسق

١٧ - على الرغم من وجود عدة آليات لتحسين التنسيق بين المجموعة الواسعة من مواضع التواصل بين العلم والسياسات المتعلقة بالعدد الكبير من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والهيئات الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، يوجد مجال كبير للبناء على التجارب القائمة من شأنه أن يؤدي إلى تحسين التنسيق بين الآليات الوطنية والعالمية وفي كل منها على حدة.

١٨ - والاستنتاجات المحددة هي كما يلي:

(أ) الاستنتاج رقم ٥-١: هناك إمكانية كبيرة لتحسين فعالية مواضع التواصل بين العلم والسياسات من خلال زيادة تماسك التنسيق في إطار وظائفها المختلفة وفيما بين تلك الوظائف، بما يحقق تكامل جوانب مثل استراتيجيات البحوث، والنماذج والسيناريوهات، والتقييمات، والوساطة المعرفية، وبناء القدرات؛

(ب) الاستنتاج رقم ٥-٢: توجد أمثلة لآليات مواضيعية مثل أفرقة الخبراء أو غيرها من الترتيبات التعاونية التي تقدم دعماً قيماً لصوغ السياسات وتنفيذها بشأن مسائل محددة. ويمكن استخلاص الدروس من ذلك؛

(ج) الاستنتاج رقم ٥-٣: هناك نقص في التنسيق بين القطاعات من أجل إتاحة الفرصة للتبادل المستمر للمعارف وللتشارك في إنشائها، ويؤدي ذلك النقص إلى عدم التطابق والتكرار في المعلومات والسياسات ذات الصلة بالمجتمع الإنمائي الأوسع؛

(د) الاستنتاج رقم ٥-٤: هناك نقص في التنسيق بين مستويات الإدارة من أجل إتاحة الفرصة للتبادل الفعال للمعارف والخبرات عبر مواضع التواصل - المتباينة نسبياً - بين العلم والسياسات، من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي، وهذا التنسيق ضروري لتفادي عدم التطابق والتكرار وزيادة التأزر بين تلك المستويات الإدارية.

واو - الاستنتاج رقم ٦: القدرات الأساسية

١٩ - يقوم العديد من المؤسسات والعمليات بتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات اللازمة لاستخدام العلم بفعالية في اتخاذ القرارات على جميع المستويات. إلا أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق التكامل بين التخصصات والنظم المعرفية المتعددة لإنتاج المعارف ذات الصلة على نحو فعال؛ ولترجمة المعارف إلى إجراءات سياسية وتنسيق هذه العمليات؛ ولبناء قدرات البلدان النامية على استخدام العلم بفعالية أكثر في اتخاذ القرارات وعلى المشاركة الكاملة في الحوار بين العلم والسياسات.

٢٠ - والاستنتاجات المحددة هي كما يلي:

(أ) الاستنتاج رقم ٦-١: على الرغم من الجهود والتحسينات المتواصلة في بناء القدرات التي تدعم مختلف عمليات التواصل بين العلم والسياسات، لا يزال هناك نقص كبير وواسع الانتشار في القدرات في مجال النهج المتعددة التخصصات لإنتاج المعارف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل رفاه الإنسان وسلامة الإدارة، والتي تستفيد من مجموعة متنوعة من النظم المعرفية؛

(ب) الاستنتاج رقم ٦-٢: ثمة نقص واسع النطاق في القدرات على الوساطة المعرفية الفعالة بحيث تُستخدم على نحو ملائم في اتخاذ القرارات، بما في ذلك عن طريق تحديد الآثار المترتبة على مختلف الخيارات السياسية؛

(ج) الاستنتاج رقم ٦-٣: هناك تباينات جغرافية في القدرات ذات الصلة بالتواصل بين العلم والسياسات، مع نقص كبير في القدرات في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة، يعوق مشاركة هذه البلدان مشاركة كاملة في جميع العمليات ذات الصلة تقريباً.